

Distr.
LIMITED

A/C.3/52/L.72
21 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير

المقدمة من المقررین والممثلین الخاصین

اسبانيا، استراليا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، ايرلندا،
ايسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، سلوفاكيا،
السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، لوكسمبورغ، لختاشتاين،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية،
موناكو، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة
الأمريكية، اليونان: مشروع قرار

حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد مجددا على أن كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان
والحربيات الأساسية وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وكما هو مبين بالتفصيل في الإعلان العالمي
لحقوق الإنسان^(١)، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(٢) وسائر صكوك حقوق الإنسان الواجبة
التطبيق،

وإذ تضع في اعتبارها أن جمهورية إيران الإسلامية طرف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق
الإنسان.

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٤٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

وإذ تشير إلى القرارات السابقة للجمعية العامة وللجنة حقوق الإنسان حول هذا الموضوع، وآخرها قرار لجنة حقوق الإنسان ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، ٥٤/١٩٩٧ المؤرخ

١ - ترحب بتقرير الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان المعنى بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية^(٣):

٢ - تلاحظ باهتمام أنه قد أجريت انتخابات رئاسية في جمهورية إيران الإسلامية هذا العام وتطلب إلى الحكومة أن تلبي التوقعات بتحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحرريات الأساسية لجميع الأفراد:

٣ - تعرب عن قلقها إزاء:

(أ) الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وبخاصة إزاء كثرة وتزايد حالات الاعدام في غياب واضح لاحترام الضمادات المعترف بها دوليا، وحالات التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهيمنة، بما في ذلك حالات الرجم وبتر الأطراف والاعدامات العلنية، وعدم الالتزام بالمعايير الدولية فيما يتعلق بإقامة العدل، وعدم اتباع الطرق القانونية الواجبة؛

(ب) الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان للبهائيين وحالات التمييز ضد أفراد الأقليات الدينية الأخرى، بما في ذلك بعض المسيحيين، وأحكام الموت التي صدرت ضد السيد ذبيح الله محزمي، والسيد موسى طالبي والسيد ذو الفقاري بتهمة الردة، ضد بهمان ميثافي وكيفان خلاجابادي بسبب معتقداتهم؛

(ج) تقاعس الحكومة عن الاستمرار في التعاون مع آليات لجنة حقوق الإنسان؛

(د) استمرار وجود تهديدات لحياة السيد سلمان رشدي والأفراد ذوي الصلة بعمله، وهي تهديدات تحظى على ما يبدو بتأييد حكومة جمهورية إيران الإسلامية، وتأسف بالغ الأسف للزيادة التي أعلنتها مؤسسة ١٥ خورداد في الجائزة المعروضة لاغتيال السيد رشدي؛

(ه) انتهاكات الحق في التجمع السلمي والقيود المفروضة على حرريات التعبير والفكر والرأي والصحافة، ومضايقة وتخويف الكتاب والصحفيين الساعين إلى ممارسة حرريتهم في التعبير، وصدور حكم ضد الكاتب السيد فرج ساركوفي، هو أحد ث مثل على هذه الممارسات غير المقبولة؛

(و) عدم تمتع المرأة بحقوق الإنسان تماماً كاملاً ومتساوياً، وإن كانت تلاحظ الجهود المبذولة لإندماج المرأة على نحو أكمل في حياة البلد السياسية والاقتصادية والثقافية؛

٤ - تدعو حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلى:

(أ) استئناف تعاوينها مع آليات لجنة حقوق الإنسان، وخاصة مع الممثل الخاص، ليتسنى لها مواصلة تحقيقه المباشر، ومواصلة حواره مع الحكومة؛

(ب) الامتثال للالتزامات التي تقييدت بها بموجب إرادتها بمقتضى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وسائر الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وضمان تمتع جميع الأفراد الموجودين في أراضيها والخاضعين لولايتها، بما في ذلك أعضاء الطوائف الدينية والأشخاص المنتسبون إلى أقليات، بجميع الحقوق المكرسة في تلك الصكوك؛

(ج) التنفيذ الكامل لاستنتاجات وتوصيات المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعنى بالتعصب الديني بشأن البهائيين، وغيرهم من طوائف الأقليات الدينية، ومن فيهم المسيحيون، إلى أن يكتمل تحررهم؛

(د) اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة، بما في ذلك التمييز ضدها في القانون وفي الممارسة؛

(ه) الامتناع عن ممارسة العنف ضد أعضاء المعارضة الإيرانية المقيمين في الخارج، والتعاون بكل إخلاص مع سلطات البلدان الأخرى في التحقيق فيما يبلغون عنه من جرائم وفي مقاضاة مرتكبيها؛

(و) تقديم تأكيدات خطية مرضية بأنها لا تدعم ولا تحض على التهديدات الموجهة إلى حياة السيد رشدي؛

(ز) ضمان عدم فرض عقوبة الإعدام على الردة أو على الجرائم التي لا تنطوي على عنف أو في تجاهل لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو لضمادات الأمم المتحدة؛

٥ - تقرر مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك حالة طوائف الأقليات مثل البهائيين، في دورتها الثالثة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "مسائل حقوق الإنسان"، في ضوء العناصر الإضافية التي تقدمها لجنة حقوق الإنسان.
